



الحكومة والاستثمار الأجنبي المباشر في بلدان المغرب العربي
دراسة قياسية باستعمال بيانات البانال

The Governance And FDI In Arab Maghreb Countries
A Panel Data Study

د/ عدوكة لخضر

جامعة معسكر

مخبر تسيير الجماعات المحلية والتنمية المحلية

adoukal1966@gmail.com

د/ سردوك بلحول

جامعة معسكر

مخبر تسيير الجماعات المحلية والتنمية المحلية

serdoukbellahouel@gmail.com

Abstract :

The objective of this research paper to show the role of governance (political, economic and social) on FDI flows in the economies of Arab Maghreb using panel data from the period 1996 to 2016.

According to our empirical study, we concluded that traditional economic determinants are more important than the institutional and political determinants of FDI, except that the rule of law variable has a positive impact on FDI flows and is statistically significant.

Key words: foreign direct investment; governance ; arab maghreb countries ; the panel data approach.

الملخص :

تهدف هذه الورقة البحثية إلى إبراز دور الحكومة (الجانب السياسي والاقتصادي والاجتماعي) على حجم تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في اقتصاديات المغرب العربي باستعمال بيانات البانال للفترة من 1996 إلى 2016 .

من خلال دراستنا القياسية استنتجنا أن المحددات الاقتصادية التقليدية هي أكثر أهمية من المحددات المؤسساتية والسياسية للاستثمار الأجنبي المباشر باستثناء ذلك اتضح أن متغير سيادة القانون له اثر موجب على تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشر وذو دلالة إحصائية.

الكلمات المفتاحية: الاستثمار الأجنبي المباشر ؛ الحكومة؛ دول المغرب العربي؛ مقارنة بيانات البانال.

تصنيف JEL: F21; C23; D73; P48

مقدمة

إن نجاح الدول اقتصاديا كان للدولة دورا مهما فيه من خلال توفير البيئة الخالية من المخاطر وتحسين الأطر المؤسسية التي تحقق مكاسب لعملية التنمية و لما يحتاجه النشوء من اقتران السياسات العامة وإستراتيجيات التنمية ، لكن الدولة ليست الوكيل الوحيد القادر على تحقيق التنمية بل يعتبر القطاع الخاص الشريك المفضل في توفير السلع والخدمات.

فقد بين العديد من الاقتصاديين من نظرية النمو الذاتية¹، (Romer (1986؛ Lucas(1988)²؛ Grossman and Helpman (1991)³؛ Barro and Sala-i-Martin⁴؛ (1995) على أهمية نقل التكنولوجيا والعلوم والمعرفة الخارجية للحفاظ على الاقتصاد وتسريع النمو الاقتصادي للبلدان، لذا ظهرت الحاجة للاستثمار الأجنبي المباشر في العديد من الدول النامية الذي يعتبر ممدا مهماً للتمويل نظراً لانخفاض المصادر الداخلية ومع ثبوت عدم فعالية القروض الأجنبية، كما يمتاز بقدرته على زيادة إنتاجية رأس المال وكفاءة اليد العاملة ويمكن الحصول من خلاله على التقنيات الجديدة أو الوصول إلي الأسواق العالمية من خلال تعزيز تنافسية الأسواق الداخلية، لذا أصبح جذب الاستثمار الأجنبي المباشر من طرف البلدان المتقدمة والبلدان النامية حتمية لصانعي السياسات الاقتصادية، لهذا أصبحت المنافسة بين الدول مكثفة على نحو متزايد في بناء وضبط البيانات الاقتصادية الجديدة على أساس التكامل الدولي للحصول على أفضل المزايا النسبية وتحسين بيئة الأعمال وبيئة المؤسسات التي توفر أفضل المزايا النسبية للمستثمرين الأجانب،

دول المغرب العربي هي من بين الإقتصاديات التي بذلت جهودا كبيرة لزيادة جاذبيتها، كما شرعت الحكومات في سياسة تشجيعية للمستثمرين الأجانب، مع ذلك فإن المساهمات كانت بعيدة كل البعد عن توقعات صناع القرار ومخاطر الانتقال إلى البلدان المغرب العربي بسبب الأوضاع السياسية والاقتصادية و الإجتماعية، الأمر الذي يقودنا إلى طرح الإشكالية التالية،

إشكالية البحث:

كيف تساهم الحوكمة في تعزيز الإستثمار الأجنبي المباشر لبلدان المغرب

العربي ؟

فرضية الدراسة: في ضوء طرح الإشكالية أعلاه ، نحدد الفرضية التالية:

هناك علاقة موجبة وذات دلالة إحصائية بين متغيرات الحكومة و تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في بلدان المغرب العربي.

أهداف الدراسة: تهدف هذه الدراسة إلى :

❖ عرض حجم تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة الموجهة إلى بلدان المغرب العربي، مع محاولة إدراج أثر الحكومة بجوانبها الاقتصادية والسياسية والاجتماعية على هذا الأخير.

❖ عرض قوة ونقاط ضعف الجذب لهذا الإقليم وطبيعة عوامل الجذب الموضوع.

أهمية الدراسة: تكمن أهمية الدراسة في :

❖ معرفة العلاقة بين الحكومة والاستثمار الأجنبي المباشر و تقدير جاذبية العوامل المؤسسية للاستثمار الأجنبي لمنطقة المغرب العربي (تونس ، الجزائر و المغرب) ،

❖ رغم الزيادة الهائلة في تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى البلدان النامية إلا أن جاذبية المنطقة لا تزال ضعيفة،

الدراسات السابقة :

في دراسة أجراها (Globerman and Shapiro (2002) حول آثار البنية التحتية للحكومة على تدفقات الداخلة و الخارجة للاستثمار الأجنبي المباشر لعينة واسعة من البلدان المتقدمة والبلدان النامية خلال الفترة 1995-1997 فكانت النتائج أن البنية التحتية للحكومة عامل محدد لكل من التدفقات الداخلة والخارجة من الاستثمار الأجنبي المباشر⁵.

في دراسة⁶ (Samami and Ariani (2010) حول تأثير تحسين نوعية الحكومة على الاستثمار الأجنبي المباشر، و مع إستخدام بيانات سنوية مجمعة لـ 16 بلدا في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا (MENA) للفترة 2002-2007 واستخدام ثلاثة مؤشرات للحكومة هي: الاستقرار السياسي، مكافحة الفساد وسيادة القانون نشرها معهد الموارد العالمية (the World resources institute)، خلاصا إلى أن تحسين الحكومة له أثر إيجابي على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا⁷.

درس (Jadhav, P, (2012) دور العوامل الاقتصادية والمؤسسية والسياسية في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر (البرازيل وروسيا والهند والصين وجنوب أفريقيا) ويشير تحليل النتائج أن الانفتاح التجاري و الصوت والمسائلة (من مؤشرات الحوكمة) هي ذات دلالة إحصائية ولها تأثير إيجابي على إجمالي الاستثمار الأجنبي المباشر الداخل⁸. كما حقق (Bayraktar (2013) في الصلة بين الاستثمار الأجنبي المباشر ومؤشرات سهولة ممارسة الأعمال التجارية ما بين السنوات 2004-2010 لمجموعة من البلدان النامية، خلص إلى أن البلدان التي لديها سجلات أفضل عن ممارسة الأعمال التجارية تميل إلى جذب المزيد من الاستثمار الأجنبي المباشر، كما وجد أن تحسين مؤشرات ممارسة الأعمال التجارية في بلدان قيد الدراسة لها قوة توضيحية جزئية في تحديد تدفقات أعلى من الاستثمار الأجنبي المباشر⁹.

حلل كل من (Hossain and Rahman (2017) العلاقة بين الحوكمة و الاستثمار الأجنبي المباشر باستخدام بيانات البانال في محاولة تقدير دور الحوكمة في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر لعينة من 80 بلدا ناميا ما بين 1998 إلى 2014، وفقا لطريقة المربعات الصغرى العادية (the OLS method) فكان نتيجة التقدير إلى أن التحسن المعياري في الصوت والمساءلة؛فعالية الحكومة؛الاستقرار السياسي وغياب العنف؛جودة التنظيم؛سيادة القانون و التحكم في الفساد يزيد من حجم الاستثمار الأجنبي المباشر¹⁰.

ولتحديد أثر مؤشرات الحوكمة على حجم تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر خلال الفترة 1989 إلى 2011، سنقوم بتقدير بيانات البانال (نموذج الانحدار التجميعي)، ونرى مدى تطابق أو اختلاف نتائج تطبيق هذه التقنية في دراستنا عن نتائج الدراسات السابقة،

خطة الدراسة : القسم الأول من بحثنا سنقوم بدراسة الجانب النظري للعوامل المؤسسية و جوانب الحوكمة الجاذبة للاستثمار الأجنبي المباشر، في القسم الثاني نتطرق إلى تحليل الاتجاه العام للاستثمار الأجنبي المباشر في المنطقة، نعرض في الجزء الثالث نتائج التقدير القياسي لمحاولة تحديد العوامل الرئيسية الجاذبة وكذلك العقبات التي لا تزال قائمة.

1. الجانب النظري للدراسة :

1.1. الجاذبية الإقليمية

الجاذبية هي فكرة موجودة في خطابات صناع القرار السياسي وبشكل عام الجاذبية هي عملية ديناميكية تعكس قدرة البلد المضيف أو الإقليم على بناء وإدارة جاذبيته وجذب الشركات المتعددة الجنسيات الراغبة في الإستثمار، فالمستثمر الأجنبي يقف عند مفترق طرق بين الطلب على التدويل وتوفير إمدادات محلية، إذ تعد أكثر من مجرد علاقة سوقية بل هي علامة على أن البلد المضيف أو الإقليم المحتمل قادر بفضل إستراتيجية إستباقية على إقناع المنشآت متعددة الجنسية بالاستفادة من إمكاناتها¹¹.

كما يشير مفهوم جاذبية الإقليم هو القدرة على إستقطاب الشركات المحلية والأجنبية ويعود معنى الإقليم على المدينة، المنطقة، الدولة أو المنطقة الاقتصادية، مثل الإتحاد الأوروبي أو الإتحاد النقدي الإفريقي، حسب¹² Mouriaux (2004) : "الجاذبية هي قدرة البلد على إستقطاب والاحتفاظ بالأعمال ذات النسبة العالية من العمالة الماهرة جدا"، وفق¹³ Lamarche (2003) : "إن مفهوم الجاذبية هي قدرة البلد على جذب الإستثمار الأجنبي"، و حسب تعريف¹⁴ Dupuy and Burmeister : "نشوء الأقاليم يستند في المقام الأول على التفاعلات بين الأطراف الفاعلة لا سيما من خلال تطبيق التعلم الجماعي، إذن الإقتصاد الجوّاري مرهون بأشكال الحكومة المنوط به" و بتعبير آخر يتميز الإقليم بنوعية الحكومة الخاصة به. وقد أثرت الجاذبية بشكل متزايد في وضع محددات الاستثمار الأجنبي المباشر مما وجب التمييز بينها وتم تصنيفها حسب الباحثين¹⁵ Tsai (1991),¹⁶ Ning Reed (1995) and¹⁷ Lall and al, (2004) إلى ثلاثة أقسام منها :

- تلك المتعلقة بجانب العرض (مثل العمالة الماهرة والبحث والتطوير)؛
- الجوانب المتعلقة بالطلب (المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية للبلدان المضيفة أو عوامل الجذب، بما في ذلك أسعار الفائدة، ومستويات الضرائب والتعريفية الجمركية، حجم السوق، معدلات الأجور، توزيع الدخل، ورأس المال البشري، وفوارق التكاليف، وأسعار الصرف، السياسات المالية، السياسات التجارية والمسافة المادية والثقافية وغيرها)؛

• العوامل المؤسسية تتمثل عامل الثقافة ، حقوق الملكية المادية و الفكرية ، خفض تكاليف المعاملات خارج عملية الإنتاج و التحكم في المخاطر السياسية ، الفساد و خفض البيروقراطية¹⁸.

2.2. الحوكمة كإجراء عام لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر

غير أنه من المهم أن نلاحظ أن محددات تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر ليست اقتصادية فحسب بل هي أيضا عوامل متعلقة بجودة المؤسسات و نظم الحوكمة في البلدان المضيفة، لذا تحدد حكومات البلدان المضيفة المتوقع من الإستثمار الأجنبي المباشر في عملية تنمية اقتصادها بتعزيز الحوكمة كإجراء عام لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر.

أولا الجانب السياسي للحوكمة يعكس إعادة تشكيل العمل العمومي من خلال ظهور أشكال جديدة للتدخل العمومي و تحول من النموذج السياسي القائم على المركزية إلى النموذج السياسي القائم على اللامركزية ، تشدد الحوكمة على التعدد و تنوع اللاعبين (المنظمات غير الربحية ، الشركات الخاصة والمواطنين ، المحلي ، الإقليمي ، الوطني والأجنبي) المشاركين في تحديد و تنفيذ السياسة العامة ، مع التأكيد في تسيير العمل العمومي على أساس عملية التفاعل والتعاون والتفاوض بين مختلف أصحاب المصلحة لمعالجة المشاكل.¹⁹ كما يستند الهيكل السياسي للحوكمة على عدة خصائص منها :المساءلة العامة ، إستقرار الحكومة و الحد من السلوك الإفتراضي للسلطة الحاكمة مع جودة المؤسسات الإدارية والسياسية و الاقتصادية؛ على العموم الإجراء السياسي هو لزيادة فعالية السلطة العامة والقدرة على تحمل المسؤولية في تنفيذ القوانين التشريعية والقواعد القانونية التي من شأنها أن تشجع الإستثمار الأجنبي المباشر.²⁰

ثانيا الجانب الإقتصادي للحوكمة يعني هيكل وعمل المؤسسات التي تدعم النشاط الاقتصادي والمعاملات الاقتصادية من خلال حماية حقوق الملكية فبدون ذلك يفقد الأفراد إلى حافز الإيدخار و الاستثمار لأنهم يخشون أن يجرمهم الآخرون من ثمار هذه الأنشطة، يخلص²¹ Field, E (2007) إلى أن حماية رأس المال يحسن الاستخدام الإنتاجي للعمالة حيث لا يضطر الأفراد إلى قضاء وقتهم وجهدهم في حماية ممتلكاتهم. أيضا من خلال إنفاذ العقود الذي ينتج عنه مكاسب لجميع المشاركين فيها ، يؤدي

الإخلال بالعقود إلى فقدان كل طرف حقه إذا فشل الآخر في الوفاء بالدور الموعود به في المعاملة ، تعمل الانتهازية على زيادة الخوف و الغش للطرف المقابل الذي يمنعه من الارتباط في العقد خشية فقدان المكاسب المتبادلة، كما يدعم النشاط الاقتصادي خفض التكاليف المتعلقة بالمعاملات و اتخاذ إجراءات جماعية لتوفير البنية التحتية المادية والتنظيمية، هي العملية التي تغطي صنع القرار الذي يؤثر على الأنشطة الإقتصادية داخل الوطن وعلى العلاقات الإقتصادية الأخرى.

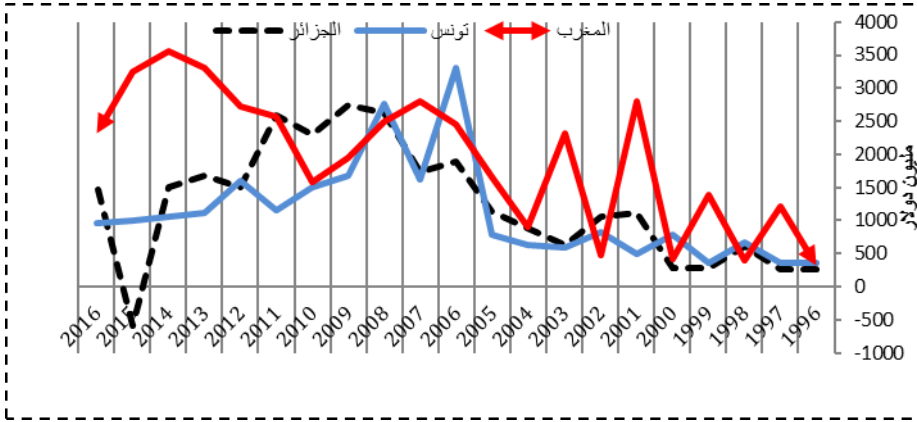
و أخيرا يتمثل الجانب الاجتماعي للحكومة في تعزيز المشاركة الشعبية ، تسعى الحكومات إلى إشراك المواطنين في معالجة القضايا الاجتماعية والبيئية، لأن العمل التشاركي ضروري للحصول على نتائج توافقية في السياسات العامة، يشير العديد من الباحثين مثل Newman and al (2004)²² ؛ Sullivan and skelcher (2002)²³ ؛ Beresford (2002) إلى أن المشاركة العامة ضرورية لإقامة علاقة بين الدولة والمواطن في الحكم المعاصر ، لإن السلطة التجريبية للمواطنين من خلال المشاركة العامة هي مصدر من الخبرة والمصداقية و الشرعية إلى جانب الدعم الحكومي.

كما يتمثل أيضا الجانب الاجتماعي للحكومة في تعزيز دور المنظمات الغير حكومية، بدأ التحول التدريجي من الحكم الاستبدادي إلى الديمقراطي منذ الثمانينيات في بعض البلدان بسبب دور المنظمات الشعبية والمنظمات الغير حكومية التي لها قدرة تعويضية على سلطة الحكومة المركزية ، فالمنظمات الشعبية التي تتألف من أشخاص يتشاركون الخبرات والأهداف، من ناحية أخرى ركزت المنظمات غير الحكومية التي أنشأها أشخاص أو منظمات خاصة لغرض تعزيز سلطة الشعب لا سيما الطبقة الفقيرة و أيضا لمعالجة المشاكل البيئية والاجتماعية ، يكمن سر نجاح المنظمات الغير الحكومية في توفير و تبادل المعلومات مع السلطة المركزية لخلق أفكار بناءة بدلا من محاولة السيطرة على بعضهم البعض، وعلى الرغم من أن بعض المنظمات غير الحكومية تعارض أحيانا سياسات الحكومة غير أن بعضها الآخر يتعاون مع الحكومة بطرق متنوعة²⁵.

2.الاتجاه العام للاستثمار الأجنبي المباشر في بلدان المغرب العربي

في الواقع أن جميع حكومات المنطقة نفذت في السنوات العشر الأخيرة استراتيجيات تستهدف زيادة جذب الاستثمار الأجنبي المباشر، ويوضح الشكل 2 اتجاه الاستثمار الأجنبي للبلدان الثلاث المختارة. بقيمة

الشكل 2 : الاستثمار الأجنبي المباشر صافي التدفقات الداخلة (ميزان المدفوعات، حاليا بالدولار الأمريكي) في الدول الثلاث للمغرب العربي



المصدر: قاعدة مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية لبيانات الاستثمار الأجنبي المباشر

انطلاقاً من تحليل قاعدة مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية لبيانات الاستثمار الأجنبي المباشر ما بين فترة 1996-2016 المبيّنة في (الشكل 2) أعلاه استخلصنا مجموعة من المؤشرات المهمة أبرزها مايلي

- خلال الفترة الممتدة ما بين 2006 و 2013 قدر متوسط تدفقات الاستثمار الأجنبي إلى الدول المختارة من دول المغرب العربي بقيمة 6461 مليون دولار وهو يعتبر أكبر متوسط للفترة المدروسة،

تتصدر المملكة المغربية قائمة الدول الجاذبة لاستثمار الأجنبي المباشر بـ 40879,44 مليون دولار من إجمالي الدول الثلاثة للفترة ما بين 1996-2016 و بنسبة 45,12% تلتها الجزائر بقيمة 26102 مليون دولار وبحصة بلغت 28,81 % ثم تونس بقيمة 23619 مليون دولار وبحصة بلغت 26,06 % .

- شهدت سنة 2015 انخفاض حاد في تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر بقيمة سالبة (-584) مليون دولار وذلك سببه تهاوي أسعار البترول في الأسواق العالمية وتخوف المستثمرين الأجانب، بالمقابل مستويات الفساد المرتفعة

تعصف بالقطاعين العام والخاص في الجزائر وخاصة قطاع الطاقة غير أن نصف المعاملات الاقتصادية في الجزائر تحدث في القطاع الغير رسمي.

- عدد الشركات المستثمرة بالجزائر عام 2016 هي 26 شركة و بعدد 32 مشروع مع إمكانية خلق 11584 ألف منصب عمل حسب بيانات أسواق الاستثمار الأجنبي المباشر (FDI Markets) لسنة 2017.

2. الدراسة القياسية

يتكون المجتمع المدروس من ثلاث (3) دول هي: " الجزائر، تونس، و المغرب " و تم اختيار هذه الدول طبقا لمعيار توفر المعطيات من جهة و الدليل من فترة الدراسة 1996-2016 ومن جهة أخرى إلى كون هذه الدول منضوية تحت ما يسمى دول اتحاد المغرب العربي.

1.1 محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في بلدان المغرب العربي

1.1.1 حجم ونمو السوق المحلي : يمثل حجم السوق المحلي عاملا أساسيا محددًا للإستثمار الأجنبي المباشر، ومن مؤشرات حجم الثروة والتنمية في بلد ما والأكثر شيوعا معدل الدخل الفردي كدلالة على الطلب الفعال، بالإضافة يستخدم الناتج المحلي الإجمالي للبلد وحجم السكان كمؤشر لقياس حجم السوق المحلية، في حين إذا كانت الشركة هدفها التصدير والوصول إلى الأسواق الإقليمية والعالمية وليس البحث عن السوق المحلي (seeking-market) فإن حجم السوق المحلية لن يكون محددًا هاما للإستثمار الأجنبي المباشر ، تساعد الأسواق الكبيرة الشركات المنتجة على تحقيق وفورات الحجم كما يتحدد تدفق الإستثمار الأجنبي المباشر بمعدل نمو السوق المحلي الذي يقاس بمعدل نمو السكان والناتج المحلي الإجمالي للبلد.

2.1.1 وفرة الموارد الطبيعية: تعتبر الموارد الطبيعية من الناحية التاريخية أهم العوامل المحددة للإستثمار الأجنبي المباشر منذ القرن التاسع عشر وحتى نهاية الحرب العالمية الثانية ، كان حوالي 60 % من المخزون العالمي من الإستثمار الأجنبي المباشر تعمل في قطاع إستخراج الموارد الطبيعية ، كان بسبب الحاجة إلى تأمين مصادر إقتصادية موثوق بها من المنتجات المعدنية والأولية للدول الصناعية في أوروبا وأمريكا الشمالية آنذاك، لذا اعتبرت الموارد الطبيعية السبب الرئيسي في عملية توسيع الإستثمار الأجنبي المباشر، ذكر (1999) Birhanu في دراسته أن البلدان التي لديها

إحتياط كاف لبعض المعادن تجذب المستثمرين الأجانب ولا سيما في عمليات المشاركة لإستغلال الموارد الطبيعية²⁶.

3.1.1 الإستثمار المحلي : حجم الإستثمار المحلي هو إشارة إلى وجود فرص مغرية في هذا البلد، لذا ينبغي على البلدان تشجيع الإستثمار المحلي من منطلق أن التدفقات الأجنبية يكون لها مكانها في النسيج الإنتاجي المحلي، ومن هنا جاءت ضرورة وجود شركات محلية ناجحة في فتح فرص للمستثمرين الأجانب من خلال عمليات الشراكة أو الدمج و الاستحواذ ،-في الواقع شراء أو المساهمة في شركة ناجحة يسهل للمستثمر الأجنبي إختراق و الحصول على حصة في السوق ،كما يستفيد من القدرة على الإنتاج و الخبرة التكنولوجية لتلك الشركة ، الموظفين ذوي الخبرة ، شبكة التوزيع وجهات الاتصال مع العملاء.²⁷

4.1.1 معدل التضخم : يعتبر إرتفاع معدل التضخم علامة من علامات عدم الإستقرار الإقتصادي للبلد المضيف و كرادع رئيسي لتدفق الاستثمار الأجنبي المباشر، أي شكل من أشكال عدم الإستقرار الإقتصادي و حالة عدم اليقين الذي يشوش على تصور المستثمرين بشأن الربحية المستقبلية في ذلك البلد، أيضا خلص ²⁸ Coskun (2001) إلى أن إنخفاض التضخم ومعدل الفائدة إلى جانب عوامل أخرى مثل "العضوية الكاملة في الإتحاد الأوروبي" والنمو الإقتصادي المرتفع يمكن أن يجذب المستثمرين الأجانب و يزيد من تدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر إلى تركيا، وأخيرا ²⁹ Wint and Williams (2002) خلصا أنه كيف يجذب الإقتصاد المستقر المزيد من الإستثمار الأجنبي المباشر ، ولذلك هناك حاجة إلى بيئة التضخم المنخفض في البلدان التي تشجع الإستثمار الأجنبي المباشر كمصدر لتدفق رؤوس الأموال.

5.1.1 درجة الإنفتاح و النظام التجاري : من الناحية النظرية يمكن أن تؤثر القيود التجارية أو الإنفتاح بشكل إيجابي أو سلبي على تدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر على التوالي، وقد تؤدي بعض السياسات المتعلقة بالإنفتاح التجاري إلى تأثير كبير في جذب الإستثمار الأجنبي المباشر، فعلى سبيل المثال تنفيذ إتفاقات التجارة الحرة تمكنت عدة بلدان من أمريكا اللاتينية من جذب المزيد من تدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر³⁰، دراسة لـ³¹ Biglaiser and deRouen (2006) وجدت علاقة إيجابية بين الإنفتاح التجاري وتدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر.

6.1.1 رأس المال البشري: مستوى رأس المال البشري يلعب دورا مزدوجا، كعامل مؤثر في تموقع الشركات المتعددة الجنسيات وثانيا له أثر في نقل التكنولوجيا إلى البلدان المضيفة، فوجود مخزون بشري كفاء هو شرط للاستيعاب الجيد للتكنولوجيات الأجنبية، لذا يجب أن يكون للبلدان المضيفة الحد الأدنى من رأس المال البشري والمعرفي لبلوغ ذلك³²، تبين في الدراسة التي أجراها Reiter and al (2010)³³ أن تدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر ترتبط ارتباطا إيجابيا بتحسين التنمية البشرية عندما يكون الفساد منخفضا، وقد وجد Rodríguez and Pallas (2008)³⁴ أن رأس المال البشري هو أهم محدد للإستثمار الأجنبي المباشر الداخل.

2, البيانات ومواصفات النموذج

المعادلة المراد تقديرها في هذه الدراسة مستوحاة من المعادلات المستخدمة في

دراسة (Jadhav, P, (2012) ودراسة (Hossain and Rahman (2017) وهي كالتالي :

$$\text{Log (FDI}_{IT}) = \alpha_{it} + \beta_0 \text{GOV}_{it} + \beta_1 \text{Log (NATURAL}_{it}) + \beta_2 \text{GFCF}_{it} + \beta_3 \text{OPEN}_{it} + \beta_4 \text{HUM}_{it} + \beta_5 \text{INF}_{it} + \mu_1 + \varepsilon_{it} \dots \dots \dots (1)$$

في المعادلة (1) أعلاه، GOV_{it} هو مؤشر مركب للحكومة، ويتحلل هذا إلى مكوناته الثلاثة: GE; PS; RL .

وبتعويض مكونات الحكومة في المعادلة 1 تصبح كالتالي :

$$\text{Log (FDI}_{IT}) = \alpha_{it} + \beta'_0 \text{PS}_{it} + \beta''_0 \text{GE}_{it} + \beta'''_0 \text{RL}_{it} + \beta_1 \text{Log (NATURAL}_{it}) + \beta_2 \text{GFCF}_{it} + \beta_3 \text{OPEN}_{it} + \beta_4 \text{HUM}_{it} + \beta_5 \text{INF}_{it} + \mu_1 + \varepsilon_{it} \dots (2)$$

جدول 1 المتغير التابع والمتغيرات المستقلة، وعلاماتها المتوقعة ومصادر البيانات.

المتغيرات	الرمز	المقياس	المصدر	الآثر المتوقع
تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الداخلة	FDI	BoP, \$current US	WDI database	/
مؤشرات الحكومة	PS	المؤشر (-2,5, +2,5)	WGI database	+
	GE	المؤشر (-2,5, +2,5)	WGI database	-

-	WGI database	المؤشر (-2,5 ، 2,5+)	RL	سيادة القانون	
+	WTOdatabase	الصادرات من النفط ومنتجات التعدين	NATURAL	الموارد الطبيعية	
-	WDI database	per cent of GDP	GFCF	تكوين رأس المال الثابت الإجمالي	
-	WDI database	Imports + exports in per cent of GDP	OPEN	الانفتاح التجاري	
-	WDI database	عدد المسجلين في الطور الابتدائي	HUM	رأس المال البشري	
-	WDI database	Consumer price indices, annual, 1996-2016	INF	التضخم	

ملاحظة: i هو عدد البلدان و t هو عدد سنوات في حين يمثل الرمز ε_{it} البواقي μ_I هو التأثير الثابت الخاص بالبلد الذي يفترض أنه ثابت زمنياً.

3.3. النتائج

1.3.3 التحليل الوصفي للاستثمار الأجنبي المباشر ومحدداته

جدول 2 التحليل الوصفي للاستثمار الأجنبي المباشر ومحدداته

الانحراف المعياري	أدنى قيمة	أعلى قيمة	الوسيط	المتوسط	
0,644694	6,423551	9,547207	9,036943	8,882533	Log(FDI)
0,669745	1,875876	0,324508	-0,453720	-0,581415	PS
0,442810	-1,088766	0,643524	-0,112028	-0,152560	GE
0,418058	-1,218195	0,232519	-0,212922	-0,334232	RL
4,851112	19,64851	42,25033	24,82153	26,50540	GFCF
0,697154	8,643995	10,89389	9,417121	9,596224	LOG(natu)
0,169437	0,450945	1,153961	0,735929	0,750785	OPEN
9,293523	75,97339	119,7517	109,4702	107,7251	HUM

21,45121	75,31986	164,7970	102,7996	107,4914	INF
----------	----------	----------	----------	----------	-----

المصدر: من إعداد الباحثين بالاستعمال 9 eviews .

2.3.3 اختبار التجانس الخطوة الأولى لإنشاء العينة من بيانات البانال هو التحقق من تجانس المتغيرات أو من عدمها عند عملية توليد البيانات، مرحلة اختبار التجانس هو تحديد ما إذا كان لدينا الحق في فرض معادلة الانحدار متطابقة لجميع الأفراد أو مختلفة مما يتوفر لدينا عدة تشكيلات

-إذا وجدت الثوابت α_i والمعاملات β_i متطابقة للأفراد، يؤهل ويسمى البانال متجانس (Pooled).

-إذا وجدت الثوابت α_i مختلفة والمعاملات β_i مختلفة، فنماذج مختلفة ويرفض هيكل البانال.

-إذا وجدت الثوابت α_i مختلفة والمعاملات β_i متطابقة للأفراد، يتم الحصول على بانال بنموذج غير متجانس مع وجود الآثار الفردية.

• اختبار التجانس الشامل الإحصاء المستخدم هو إحصاء فيشر وهو كالتالي:

$$H_{01}: \begin{cases} \alpha = \alpha_i \\ \beta = \beta_i \end{cases} \forall i \in [1, N] \quad F1 = \frac{(SCR_C - SCR)/(N-1)(K+1)}{SCR/[NT-N(K+1)]}$$

- ❖ عدد السنوات: T; عدد المتغيرات الخارجية: k; عدد الدول: N
- ❖ SCR: مجموع مربع البواقي لكل الدول;
- ❖ SCR_C: (Pooled) مجموع مربع البواقي لنموذج الكلي للتجانس

1/اختبار التجانس المعاملات β_i

$$H_{02}: \beta = \beta_i \quad \forall i \in [1, N] \quad F2 = \frac{(SCR_C - SCR)/(N-1)(K)}{SCR/[NT-N(K+1)]}$$

- ❖ SCR_C: (Fixed effects) مجموع مربع البواقي لنموذج الآثار الثابتة

2/اختبار التجانس الثوابت α_i

$$H_{03}: \alpha = \alpha_i \quad \forall i \in [1, N] \quad F3 = \frac{(SCR_C - SCR_C)/(N-1)(K)}{SCR/[N(T-1)-K]}$$

جدول 3 ملخص نتائج إختبار التجانس

النتيجة	إحصاء Fisher المجدول	إحصاء Fisher المحسوب	
بما أن $F_{T1} > F_C$ إذا نرفض H_{01} بوجود التجانس الشامل ونمر إلى الاختبار الثاني	$F_c (18;36) = 2,08$	$F_c = 2,61$	اختبار التجانس الشامل
بما أن $F_{T2} > F_C$ إذا نقبل H_{02} بوجود تجانس معاملات β_i ونمر إلى الاختبار الثالث	$F_c (16;36) = 2,17$	$F_c = 2,16$	اختبار التجانس المعاملات β_i
بما أن $F_{T3} > F_C$ ثم يتم قبول الفرضية H_{03} وهي تجانس الثوابت α_i	$F_c (2;52) = 19,50$	$F_c = 10,59$	اختبار التجانس الثوابت α_i

المصدر: من إعداد الباحثين بالاستعمال 9 EViews و 7 Excel

نتيجة الاختبار بما أن العلامات β_i هي متطابقة ($\beta_i = \beta$) في حين أن الثوابت α_i هي أيضا متطابقة ($\alpha_i = \alpha$) ومنه تؤهل العينة إلى عينة من بيانات البانال متجانسة (نموذج الانحدار التجميعي).

3.3.3 نموذج الانحدار التجميعي.

من الناحية الإحصائية انطلاقا من تقديرات نموذج الانحدار التجميعي (Pooled) نستخلص المعادلة رقم (3) التالية:

$$\begin{aligned} \text{Log (FDI}_{it}) &= 1.60 - 0.55\text{PS}_{it} - 0.21\text{GE}_{it} + 0.74\text{RL}_{it} \\ &+ 0.11\text{Log (NATURAL}_{it}) + 0.05\text{GFCF}_{it} \\ &+ 1.93\text{OPEN}_{it} + 0.04\text{HUM}_{it} - 0.01\text{INF}_{it} \dots (3) \\ (1,15) &(-2,015) (-0,48) (2,14) (0,79) (3,17) (3,65) (4,08) (-2,77) \\ \mathbf{R^2 = 0.71} &\mathbf{P(F - statistic) = 0,0000} \mathbf{F - statistic = 16.89} \\ \mathbf{DW = 1,90} \end{aligned}$$

✓ التفسيرات الإحصائية

وجدنا أن القيمة الاحتمالية لنموذج هي $P(F\text{-Statistic}) = 0,0000$ بأقل من مستوى المعنوية 5% وبالتالي يمكننا القول بان النموذج مقبول إحصائيا ؛ كما أن القوة التفسيرية للنموذج هي 0.71 ($R^2 = 0,71$) مما تدل على أن المتغيرات المستقلة تشرح المتغير التابع بنسبة 71 % و 19 % المتبقية تفسره متغيرات أخرى.

قيمة ديربين واتسون DW قريبة من 2 وهذا ما يدل على عدم ارتباط الأخطاء في النموذج .

وجدنا أن هناك علاقة موجبة بين متغير سيادة القانون (RL) و الاستثمار الأجنبي المباشر ومعامله ذو دلالة إحصائية، بينما وجدنا أن هناك علاقة عكسية بين متغير الاستقرار السياسي (PS) و الاستثمار الأجنبي المباشر ومعامله ذو دلالة إحصائية ، في حين وجدنا أن هناك علاقة عكسية بين متغير فعالية الحكومة (GE) و الاستثمار الأجنبي المباشر ومعامله غير معنوي إحصائيا .

إن تحسين سيادة القانون ي 1% يزيد من إجمالي الاستثمار الأجنبي المباشر الداخل بنسبة 0.74% بالمقابل الإستقرار السياسي يخفض من إجمالي الاستثمار الأجنبي المباشر الداخل بنسبة-0.54% ،

يبين التقدير أن جل المتغيرات الاقتصادية (تكوين رأس المال الثابت الإجمالي، درجة الإنفتاح التجاري ورأس المال البشري) هي ذات دلالة إحصائية بإشارة موجبة ، فان أي تغير في رأس المال البشري و تكوين رأس المال الثابت الإجمالي و درجة الإنفتاح التجاري بنسبة 1% يؤدي إلى زيادة إجمالي الاستثمار الأجنبي المباشر الداخل بنسبة 0.04 % و 0.05 % و 1.93 % على التوالي. كما تبين التغير في معدل التضخم بنسبة 1 % يخفض من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر بنسبة-0.007% .

أما معامل المتغير الدال على الموارد الطبيعية (0.11 %) فوجدناه غير معنوي إحصائيا وذو علاقة موجبة مع الاستثمارات الأجنبية المباشرة.

✓ التفسيرات الاقتصادية

إن عدم الإستقرار السياسي لمنطقة المغرب العربي يعتبر أبرز عائق للاستثمارات الأجنبية المباشرة وهذا بسبب التغير في النظام السياسي مثل الذي حدث في تونس عقب اندلاع ثورة 17 ديسمبر 2010، كما لا يزال عدم اليقين السياسي وعدم الاستقرار التشريعي في الجزائر كمانع للاندماج في الاقتصاد العالمي . كما تشكل العمليات الإرهابية تهديدا حقيقيا لأمن المنطقة ككل ومثل الذي حدث في منطقة تقننورين الذي أثر على أرباح الشركة الأجنبية من التوقف عن الإنتاج للقاعدة .وما يعيشه المغرب من حراك شعبي في منطقة الريف هو إشارة على عدم الاستقرار السياسي في المغرب مما يثير مخاوف أصحاب المشاريع .

إن هناك عزوفاً من قبل الاستثمارات الأجنبية عن القدوم إلى الجزائر بسبب قاعدة نسبة التملك للمستثمر الأجنبي التي لا تزيد عن 49%.

تكوين رأس المال الثابت الإجمالي يزيد من إجمالي الاستثمار الأجنبي المباشر الداخل بنسبة ضئيلة وهي 0,05 % وهذا راجع لانخفاض الموارد الداخلية و للنسيج الصناعي الغير متنوع للمنطقة على غرار مناطق أخرى في العالم التي تتميز بقوات التكتل التي تشجع الشركات الأجنبية على التركيز جغرافيا للاستفادة من وفورات الحجم الخارجية.

الخاتمة

توصلنا من خلال دراسة العلاقة بين الحوكمة وتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر من أجل شرح نقاط القوة ونقاط الضعف الجذب لمنطقة بلدان المغرب العربي (المغرب ، الجزائر وتونس) . واستنتجنا أن المتغيرات الاقتصادية (تكوين رأس المال الثابت الإجمالي ، درجة الإنفتاح التجاري ، رأس المال البشري) لها قوة تفسيرية أكبر من المحددات المؤسسية في تحديد تدفقات الاستثمار الأجنبي في اقتصاديات بلدان المغرب العربي و العلاقة التي توصلنا إليها فيما بين متغيرات الحوكمة وتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر ترتبط سابق مع نتائج دراسة لكل من (Jadhav,P,(2012) و Hossain and Rahman (2017) .

ملحق الأشكال والجداول

الملحق 1

جدول 4 تقدير نموذج الانحدار التجميعي.

Dependent Variable: LOG FDI

Method: Panel Least Squares

Date: 01/11/18 Time: 23:54

Sample: 1996 2016

Periods included: 21

Cross-sections included: 3

Total panel (unbalanced) observations: 62

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
GFCF	0.047059	0.014832	3.172835	0.0025
INF	-0.011374	0.004102	-2.772871	0.0077
LOG NATURALE	0.114889	0.143896	0.798415	0.4282
OPEN	1.937777	0.530862	3.650248	0.0006
HUM	0.042688	0.010459	4.081421	0.0002
GE	-0.212536	0.441064	-0.481871	0.6319
PS	-0.545789	0.270783	-2.015593	0.0489
RL	0.740157	0.344496	2.148523	0.0363
C	1.599553	1.384492	1.155335	0.2531

R-squared	0.718277	Mean dependent var	8.882533
Adjusted R-squared	0.675753	S.D. dependent var	0.644694
S.E. of regression	0.367106	Akaike info criterion	0.967146
Sum squared resid	7.142631	Schwarz criterion	1.275924
Log likelihood	-20.98154	Hannan-Quinn criter.	1.088380
F-statistic	16.89104	Durbin-Watson stat	1.907866
Prob(F-statistic)	0.000000		

المصدر: من إعداد الباحثين بالاستعمال EViews 9

الإحالات والمراجع

¹ Romer, P. M. (1986). Increasing returns and long-run growth. *Journal of political economy*, 94(5), 1002-103.

-
- ² Lucas, R. E. (1988). On the mechanics of economic development. *Journal of monetary economics*, 22(1), 3-42.
- ³ Grossman, G. M., & Helpman, E. (1991). Trade, knowledge spillovers, and growth. *European economic review*, 35(2-3), 517-526.
- ⁴ Barro, R. J., & Sala-i-Martin, X. (1995). *Technological diffusion, convergence, and growth* (No. w5151). National Bureau of Economic Research.
- ⁵ Globerman, S., & Shapiro, D. (2002). Global foreign direct investment flows: The role of governance infrastructure. *World development*, 30(11), 1899-1919.
- ⁶ Samami, A.J., Ariani, F. (2010), Governance and FDI in MENA region. *Australian Journal of Basic and Applied Sciences*, 4, 4880-4882.
- ⁷ Hossain, M. S., & Rahman, M. Z. (2017). Does Governance Facilitate Foreign Direct Investment in Developing Countries?. *International Journal of Economics and Financial Issues*, 7(1).164-177
- ⁸ Jadhav, P. (2012). Determinants of foreign direct investment in BRICS economies: Analysis of economic, institutional and political factor. *Procedia-Social and Behavioral Sciences*, 37, 5-14.
- ⁹ Bayraktar, N. (2013). Foreign direct investment and investment climate. *Procedia Economics and Finance*, 5, 83-92.
- ¹⁰ Hossain, M. S., & Rahman, M. Z. (2017). Does Governance Facilitate Foreign Direct Investment in Developing Countries?. *International Journal of Economics and Financial Issues*, 7(1).164-177
- ¹¹ Fabry, N, and S Zeghni. (2002) "Foreign direct investment in Russia: how the investment climate matters. ." *Communist and Post-Communist Studies* 35(3): 289-303.
- ¹² Mouriaux, F. (2004). Le concept d'attractivité en Union monétaire. *Bulletin de la Banque de France*, 123, 29-44.
- ¹³ Lamarche, T. (2003). Le territoire entre politique de développement et attractivité. *Études de communication. langages, information, médiations*, (26).
- ¹⁴ Dupuy, C., & Burmeister, A. (2003). Entreprises et territoires; les nouveaux enjeux de la proximité.
- ¹⁵ Tsai, P. L. (1991). Determinants of foreign direct investment in Taiwan: an alternative approach with time-series data. *World Development*, 19(2-3), 275-285.

- ¹⁶ Ning, Y., & Reed, M. R. (1995). Locational determinants of the US direct foreign investment in food and kindred products. *Agribusiness*, 11(1), 77-85.
- ¹⁷ Lall, S., & Narula, R. (2004). Foreign direct investment and its role in economic development: do we need a new agenda?. *The European Journal of Development Research*, 16(3), 447-464.
- ¹⁸ Olatunji, L. A., & Shahid, M. S. (2015). Determinants of FDI in Sub-Saharan African Countries: A Review of the Evidence. *Business and Economic Research*, 5(2), 23-34.
- ¹⁹ Leloup, F., Moyart, L., & Pecqueur, B. (2005). La gouvernance territoriale comme nouveau mode de coordination territoriale?. *Géographie, économie, société*, 7(4), 321-332.
- ²⁰ Mtiraoui, A. (2015). *La corruption entre l'aspect institutionnel économique et l'aspect social à travers la gouvernance [Corruption between economic institutional aspect and social aspect through governance]* (No. 61122). University Library of Munich, Germany.
- ²¹ Field, E. (2007). Entitled to work: Urban property rights and labor supply in Peru. *The Quarterly Journal of Economics*, 122(4), 1561-1602.
- ²² Lall, S., & Narula, R. (2004). Foreign direct investment and its role in economic development: do we need a new agenda?. *The European Journal of Development Research*, 16(3), 447-464.
- ²³ Sullivan, H., & Skelcher, C. (2002). *Working across boundaries: collaboration in public services*. Palgrave Macmillan.
- ²⁴ Beresford, P. (2002). User involvement in research and evaluation: liberation or regulation?. *Social policy and society*, 1(2), 95-105.
- ²⁵ Kim, T. B. (2010). *Collaborative governance for sustainable development in urban planning in South Korea* (Doctoral dissertation, University of Birmingham).
- ²⁶ Woldemeskel, S. M. (2008). Determinants of foreign direct investment in Ethiopia. *Master of Science in Public Policy Dissertation*. Maastricht Graduate School of Governance. Maastricht: Maastricht University.

- ²⁷ Titem, K. C. (2012). *Les facteurs d'attractivité des investissements Directs Etrangers en Algérie: Aperçu comparatif aux autres pays du Maghreb* (Doctoral dissertation, Université Mouloud Maameri de Tizi Ouzou).
- ²⁸ Kiat, J. (2010). *The effect of exchange rate and inflation on foreign direct investment and its relationship with economic growth in South Africa* (Doctoral dissertation, University of Pretoria).
- ²⁹ Wint, A. G., & Williams, D. A. (2002). Attracting FDI to developing countries: A changing role for government?. *International Journal of Public Sector Management*, 15(5), 361-374.
- ³⁰ Liargovas, P. G., & Skandalis, K. S. (2012). Foreign direct investment and trade openness: The case of developing economies. *Social indicators research*, 106(2), 323-331.
- ³¹ Biglaiser, G., & DeRouen, K. R. (2006). Economic reforms and inflows of foreign direct investment in Latin America. *Latin American Research Review*, 41(1), 51-75.
- ³² Thaalbi, I. (2013). *Déterminants et impacts des IDE sur la croissance économique en Tunisie* (Doctoral dissertation, Université de Strasbourg).
- ³³ Reiter, S. L., & Steensma, H. K. (2010). Human development and foreign direct investment in developing countries: the influence of FDI policy and corruption. *World development*, 38(12), 1678-1691.
- ³⁴ Rodriguez, X. A., & Pallas, J. (2008). Determinants of foreign direct investment in Spain. *Applied Economics*, 40(19), 2443-2450.